

ينظم مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية
ندوة علمية وطنية حول موضوع:

قراءة في مشروع قانون المسطرة المدنية رقم 02.23



وذلك يوم الخميس 19 دجنبر 2024 ابتداء من الساعة 15 h 00
بالمكتبة الوسائطية لفضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بابين جريز

لجنة تنسيق الندوة

الدكتور عمر ادريسي - الدكتور الحسن بن النجيم
الدكتور محمد الغواغ - الدكتور عزيز المحبري - الأستاذ عبد الرزاق التغزاوي

اللجنة العلمية

الدكتور عبد الكريم الطالب - الدكتور محمد مومن - الدكتور محمد محروك -
الدكتور محمد كرام - الدكتورة وفاء الصالحي- الدكتور عبد الهادي نجار -
الدكتور سليمان المقداد- الدكتور نور الدين ضافي - الدكتور محمد الحبيب بداع
- الدكتور عمر ادريسي - الدكتور محمد الشتوي - الدكتور عبد الشافي لخليفي.

اللجنة التنظيمية

الدكتور عمر ادريسي - الدكتورة خديجة جبراني - الدكتور الحسن بن النجيم -
الدكتور محمد الغواغ - الدكتور محمد كريدح - الدكتور عبد اللطيف رضى -
الدكتور عزيز المحبري - الأستاذ عبد الرزاق التغزاوي - الأستاذ عبد اللطيف
الهيمني - الطالب الباحث زكرياء أجفو . الطالب الباحث منير المحبري - الطالب
الباحث كمال ايت علي.

الجلسة العلمية الثانية

مسير الجلسة: الدكتور عبد الهادي نجار
أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش
مقرر الجلسة: الأستاذ كمال آيت علي
باحث بصف الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة.

← الأستاذ محمد السعيد بنسلام: محام بهيئة المحامين بمراكش.

"الحق في الولوج إلى القضاء على ضوء مشروع قانون المسطرة المدنية"

← الدكتور مولاي إسماعيل العلوي: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

← الأستاذ زكرياء أجفون: باحث بصف الدكتوراه، مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

"إلغاء مؤسسة القيم في ضوء مشروع قانون المسطرة المدنية"

← الأستاذ يوسف العطار: باحث بصف الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

"الأجال في المنازعات الإدارية على ضوء مشروع قانون المسطرة المدنية: دعوى الإلغاء نموذجاً"

← الأستاذ محمد الديك: باحث بصف الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة.

"الأمن القانوني والقضائي في ضوء مشروع قانون المسطرة المدنية"

← الدكتور محمد الغواغ: عدل باستئنافية مراكش، عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية.

"دعوى صعوبة التنفيذ الوقتية بين النص القانوني الحالي ومشروع قانون المسطرة المدنية"

← الأستاذ عبد الرزاق التقرائي: باحث بصف الدكتوراه، مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

← الدكتور عزيز المحريري: باحث في القانون الخاص، رئيس مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية.

"حدود مساهمة إجراءات تحقيق الدعوى في تكريس مبدأ العدالة الإجرائية في ضوء مشروع قانون المسطرة المدنية"

مناقشة عامة

تلاوة التقرير الختامي

البرنامج العلمي للندوة العلمية

14 h 30 - استقبال المشاركين

15 h 00 - افتتاح الندوة

← آيات بينات من الذكر الحكيم؛

← الاستماع إلى النشيد الوطني؛

← كلمة رئيس مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية.

الجلسة العلمية الأولى

مسير الجلسة: الدكتور الحسن بن النجيم

دكتور في التاريخ، عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية.

مقرر الجلسة: الأستاذ منير المحريري

باحث بصف الدكتوراه، مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

← الدكتور محمد محروك: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - رئيس شعبة القانون الخاص.

"ضوابط اختصاص المحاكم المغربية للبت في النزاعات الخاصة ذات البعد الدولي"

← الأستاذ حميد حراش: رئيس المحكمة الابتدائية بابين جريير.

"مشروع قانون المسطرة المدنية بين الحق في الحصول على مقرر قضائي داخل آجال معقولة واحترام حقوق الدفاع"

← الدكتور سليمان المقداد: أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

"التبليغ بالوسائل الإلكترونية في ضوء مشروع قانون المسطرة المدنية رقم 02.23"
← الدكتور عمر ادريسي: أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بقاعة السراغنة.

← الدكتور عبد الهادي نجار: أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

"قراءة في الباب الحادي عشر من مشروع قانون المسطرة المدنية بشأن رقمنة المساطر والإجراءات القضائية"

← الأستاذ سعيد الخباطي: باحث في الشؤون الإدارية.

"بعض مستجدات مشروع قانون المسطرة المدنية في المادة الإدارية"